الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة العـــدل

كلمة معالي وزير العدل، حافظ الأختام

السيّد عبد الرشيد طبّي

بمناسبة تنصيب السيّدين رئيس مجلس قضاء الجزائر

والنائب العام لدى المجلس

يوم الخميس 01 سبتمبر 2022

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله

- السيدة رئيسة مجلس الدولة،
- السيد رئيس محكمة التنازع،
- السيد الوالي،
- السيد رئيس المجلس الشعبي لولاية الجزائر،
- السيد محافظ الدولة لدى مجلس الدولة،
- السيدان رئيس المجلس والنائب العام،
- السادة ممثلو السلطات المدنية والأمنية والعسكرية،
- السيد رئيس النقابة الوطنية للقضاة،
- السيد نقيب المحامين،
- السادة ممثلو أعوان ومساعدي العدالة،
- السيدات والسادة القضاة،
- أسرة الإعلام،
- الحضور الكريم، كلٌّ باسمه وصفته.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إنّه لمن دواعي السرور أنْ أتواجد معكم اليوم، في رحاب مجلس قضاء الجزائر، للإشراف على مراسم تنصيب السيّد رئيس المجلس والسيّد النائب العام لدى المجلس.

إنّ هذه المراسم تأتي في إطار تكريس التقاليد الراسخة في جهاز القضاء، والمتمثلة في الاحتفاء بتنصيب المسؤولين القضائيين الجدد الذين حضوا بثقة السيّد رئيس الجمهورية، رئيس المجلس الأعلى للقضاء، **السيد عبد المجيد تبون**، في إطار الحركة الجزئية التي أجراها في سلك رؤساء المجالس القضائية والنواب العامين يوم الاثنين 29 أوت، و التي عيّن بموجبها:

- **السيد غزالي كمال، بصفة رئيس مجلس**، خلفا للسيد مختار بوشريط الذي تم نقله بنفس الصفة لمجلس قضاء بومرداس،
- **والسيد عثمان موسى، بصفة نائب عام**، خلفا للسيد مراد سيد أحمد، الذي سيلتحق بمجلس الدولة.

وأغتنم هذه الفرصة، لأُهنئهما بهذا التعيين، متمنياً لهما التوفيق والنجاح في أداء مهامهما في هذا المجلس، وأنا متأكد أنّهما بخبرتهما وحنكتهما سيؤدّيان مهامهما بكلّ مسؤولية، للارتقاء بالعمل القضائي للمستوى الذي يتطلّع إليه المواطنون.

إنّ السيدين الرئيس والنائب العام من الكفاءات في سلك القضاء، إذْ تدرّج السيد **غزالي كمال** منذ تخرجه من المعهد الوطني للقضاء سنة 1998 في مختلف الوظائف القضائية التي أكسبته خبرة مهنية وقدرة على التسيير.

إذْ عمل قاضيا للتحقيق بعدّة جهات قضائية وأثبت خلالها كفاءته في معالجة قضايا الإجرام الخطير، لاسيما القضايا الاقتصادية والمالية وقضايا الإرهاب، كما عمل بالنيابة العامة كنائب عام مساعد بمجلس قضاء البليدة ثم نائبا عاما لدى مجلسي قضاء عنابة والمدية.

أما السيد **عثمان موسى**، خريج المدرسة الوطنية للإدارة سنة 1986، فقد التحق بسلك القضاء وتدرّج في مختلف الوظائف القضائية، وجمع مساره المهني بين الحكم والتحقيق والنيابة، إذ عمل قاضيا للتحقيق بعدة محاكم على غرار شرشال وحجوط وسيدي امحمد، كما شغل منصب وكيل الجمهورية في محاكم بشار وتيزي وزو.

وعلى مستوى النيابة العامة، عمل نائبا عاما مساعدا في كل من مجالس قضاء بشار، تيارت، تيزي وزو والجزائر، ورُقّي سنة 2010 إلى منصب نائب عام وعمل بهذه الصفة في كل من مجالس قضاء سكيكدة، المدية وقسنطينة.

إنّ المسار المهني والتجربة التي اكتسبها الوافِدَين الجديدين لمجلس قضاء العاصمة، جعلتهُما جدِيرين لتولّي هذه المسؤولية الثقيلة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة للعمل القضائي بوجه عام وللسياسة الجزائية الوطنية خصوصاً، وهي سياسة مبنية على مكافحة مختلف أشكال الإجرام ومواصلة التصدي لظاهرة الفساد، والتي تقتضي بسط سلطة القانون وتطبيقه بالصرامة اللازمة من جهة، واحترام قواعد المحاكمة العادلة وحماية الحقوق والحريات لتحقيق الأمن القانوني والقضائي، من جهة أخرى.

كما لا يفوتني أن أُحيي وأشكر الرئيسين السابقين، على المجهودات الكبيرة التي بذلوها خلال السنوات الفارطة من تولي مهامها بهذا المجلس المعروف بنشاطه القضائي المكثف واختصاصه الإقليمي الواسع، والتي أظهَرُوا فيها تحلّيهم بالجدّية وروح المسؤولية رغم ثقلها.

- **السيدات الفضليات، السادة الأفاضل،**

إنّ الحركة السنوية في سلك القضاء هي من السنن الحميدة، إذ تهدفُ إلى إعطاء دفعٍ جديد للعمل القضائي، لتعزيز مكانة السلطة القضائية والارتقاء بدورها في المجتمع، في إطار مقاربة السيد رئيس الجمهورية لبناء جزائر جديدة، ركيزتها السلطة القضائية التي يخولها الدستور و قوانين الجمهورية حماية الحقوق والحريات الأساسية لأفراد المجتمع.

كما تهدف أيضا إلى ترقية العنصر البشري، الذي يُعتَبَرُ عاملا أساسيا في أيّة عملية تغيير، وهذا من خلال إعطاء الفرصة للقضاة الذين أثبتوا جدارتهم لتولي مناصب قضائية نوعية، وهذا ما تجلّى من خلال ترقية (18) قاضيا لتولّي مناصب مسؤولية، سواء بصفة رئيس مجلس قضائي أو نائب عام.

فضلاً على تعزيز مكانة المرأة في السلك القضائي وتكليفها بمناصب مسؤولية، نظراً لِما أثبتته من جدارة واستحقاق في ميدان العمل القضائي.

وفي هذا الإطار، فقد عيّن السيّد رئيس الجمهورية في هذه الحركة 03 قاضيات في منصب رئيس مجلس قضائي، ونتوسّم فيهن إعطاء لمستِهن في الجهات القضائية

التي عُيّنَّ فيها، بالتعاون مع زملاءهن الرجال، من أجل تحقيق غاية مشتركة وهي حسن تأطير الجهات القضائية التي كُلِّفْنَ برئاستها وإعطاء دفع جديد لها.

وفضلا عن هذه الحركة التي أجراها السيد رئيس الجمهورية بعد الرأي المطابق للمجلس الأعلى للقضاء طبقا لأحكام المادة 181 من الدستور، فقد أجرى المجلس في اجتماعه المنعقد يوم 28 أوت المنصرم تحت رئاسة السيد الرئيس الأول للمحكمة العليا (نائب الرئيس)، وبتكليف من السيد رئيس الجمهورية، رئيس المجلس الأعلى للقضاء، حركة شملت **544** قاضيا من قضاة المحاكم والمجالس القضائية والمحاكم الإدارية ووكلاء الجمهورية ورؤساء المحاكم.

- **السيدات والسادة، الحضور الكريم،**

إنّ الارتقاء بالقضاء وتعزيز استقلاليته هي من واجبات الدولة التي تسعى لتوفير كل الشروط الكفيلة لدعمه.

وفي هذا الصدد، فقد عملت وزارة العدل خلال هذه السنة على استكمال كل النصوص المنبثقة عن الدستور، منها ما صدر في الجريدة الرسمية على غرار القانون المتعلق بالمجلس الأعلى للقضاء والقانون العضوي المتعلق بالتنظيم القضائي والقانون العضوي المتعلق بمجلس الدولة، وقانون المساعدة القضائية وقانون

الإجراءات المدنية والإدارية (في الشق المتعلق بالتقاضي على درجتين في المادة الإدارية وإنشاء المحاكم الإدارية للاستئناف)، ومنها ما هو محل دراسة من طرف الحكومة على غرار القانون الأساسي للقضاء.

وفضلاً عن ذلك، فإن عدّة نصوص قانونية أخرى قد تمّ تحضيرها على غرار قانون حماية الأراضي المملوكة للدولة من مختلف أشكال التعدي التي تقع عليها، وقانون الوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بهما، و قانون العقوبات.

إنّ هذه النصوص وغيرها، هي وسيلة من وسائل حماية المجتمع من مختلف الآفات التي تفشّت به والتي ينبغي على القضاء التصدّي لها بسلطة القانون ومن بينها حوادث المرور المُروّعة التي عرفت منحىً تصاعديا خطيرا خاصة خلال هذه الصائفة وأودت بأرواح العديد من الضحايا.

وفي هذا الإطار، فإن وزارة العدل قد أدخلت تعديلات على القانون المتعلق بتنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها، تهدف لتشديد العقوبات، وستتبع بإجراءات تنظيمية أخرى تأخذها الحكومة قريبا.

وبهذه المناسبة، أودُ أن أقول بأنّه يتعين على المسؤولين على الجهات القضائية أن يكونوا القاطرة التي تُوصل إلى تطبيق القوانين بالقوة و الصرامة المنتظرة لإرساء دولة الحق والقانون، مع احترام قرينة البراءة وحق الدفاع، فضلاً على السهر الدائم على أخلقة الممارسات اليومية في التعامل، لتقديم خدمة ذات نوعية للمواطنين وتحسين نوعية الاستقبال والخدمات المقدمة في ظل الرقمنة التي تسهر الدولة على تعميمها.

في الأخير، أُجدد شكري للحضور الكريم على مشاركتنا هذه الجلسة الاحتفائية، متمنيا مرة أخرى للسيدين الرئيس والنائب العام التوفيق والنجاح، داعيا كل مكوّنات الأسرة القضائية في هذا المجلس من قضاة وموظفين وهيئة الدفاع ومساعدي العدالة لتوفير جو عمل ملائم يسوده الاحترام المتبادل والتعاون، خدمةً للصالح العام.

أشكركم على كرم الإصغاء

و السلام عليكم ورحمة الله تعالى و بركاته.